الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية
موجز عُمان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - عُمان

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري
عُمان

©iStock-mathess

ملخص

تتضمن المنظومة القانونية في عُمان الشريعة وقانوناً أساسياً (صدر بموجب مرسوم سلطاني عام 1996)، بالإضافة إلى مكونات بنية القانون المدني. وتشكل المراسيم السلطانية أساس التشريع الأولي، تليها القرارات الوزارية.

المنافسة

- يشكل المرسوم السلطاني رقم 2014/67 بإصدار **قانون حماية المنافسة الأساس لتنظيم المنافسة**؛ وقد عُدّل وحُدّث منذ ذلك الحين من خلال **المرسوم السلطاني رقم 2018/22**؛
- يشكل المرسوم السلطاني رقم 2019/18 بإصدار قانون **الشركات التجارية** استكمالاً للتشريعات العمانية المتعلقة بالمنافسة؛
- غير أن عُمان تستثني قطاعات رئيسية، كأنشطة **البحث الإلكتروني والتطوير**، ما يسمح بتفاقم **إمكانية السلوك الاحتكاري**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر في عُمان للمرسوم السلطاني رقم 1990/55 بإصدار قانون التجارة؛ **والمرسوم السلطاني رقم 1994/102 بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2002/56 بإصدار قانون المناطق الحرة**. وفي الآونة الأخيرة، صدر **المرسوم السلطاني رقم 2019/50** الذي حدّث اللوائح التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر **والمرسوم السلطاني رقم 2019/52 بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص**؛
- يزيل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر المحدّث القيود على **الملكية الأجنبية** ويسعى إلى فتح السوق أمام المزيد من **الاستثمار الأجنبي**. وما زال التشريع **يفتقر إلى إطار تنظيمي واضح ويجري تقييم الحالات** حتى الآن على أساس **كل حالة على حدة** من خلال وزارة التجارة والصناعة.

مكافحة الفساد

- ليس لدى عُمان قانون صريح وحيد يتعلق بمكافحة الفساد؛
- تتناول أحكام محددة في عدد من **المراسيم السلطانية الفساد والرشوة** بطرق مختلفة. وتشمل هذه الأحكام **قانون الجزاء العماني**، الذي حُدّث **بموجب المرسوم السلطاني رقم 2018/7**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2004/120** بإصدار **قانون الخدمة المدنية**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2008/36** بإصدار **قانون المناقصات**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2011/111** بإصدار **قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2011/112** بإصدار **قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2016/30** بإصدار قانون **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**؛ **والمرسوم السلطاني رقم 2016/41** بالموافقة على **انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية**؛
- رغم هذه القوانين، يُزعم أن لدى عدد من أعضاء مجلس الوزراء مصالح تجارية مباشرة أو غير مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، **ليست هناك حالياً مؤسسة وطنية أو هيئة وطنية مخوّلة بتلقي ومعالجة** دعاوى الإبلاغ في حالات الانتهاك، مما يوهن قوانين المبلّغين.

حماية المستهلك

- وضعت عُمان قانون حماية المستهلك من خلال **المرسوم السلطاني رقم 2014/66**؛
- غير أن القانون لا يذكر الشكاوى **ولا يخوّل أي هيئة بالتصرف بشأن الشكاوى**، وإن كانت هناك **إمكانية تقديم شكاوى إلى الهيئة العامة لحماية المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متوسط
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	متطوّر
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

متطوّر

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	متوسط
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متوسط
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ابتدائي
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

21-00166